[illegible]

[illegible]

الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

الرقم: ٢٨٨٢ / ١

التاريخ: ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٣

السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة

وزير الإدارة المحلية والبيئة
المهندس حسين مخلوف
٢٣/٣

عطفاً على الكتب التالية :

قرار رئاسة مجلس الوزراء	رقم	٣٧/م و	تاريخ	٢٠١٩/٠٥/٠٩	
قرار رئاسة مجلس الوزراء	رقم	٥٦/م و	تاريخ	٢٠١٩/٠٨/٢١	
مذكرة معاون الأمين العام للشؤون القانونية	رقم		تاريخ		٢٩٦٥/ص ر ق

مقترحات بشأن الرقابة على عمليات التعاقد بالتراضي عند الشراء بغرض البيع.

في ضوء المذكرة المعدة من السيد معاون الأمين العام للشؤون القانونية بخصوص الموضوع أعلاه والمتضمنة (الأحكام القانونية الواردة في نظام العقود الصادر بالقانون /٥١/ لعام ٢٠٠٤ - التعاقد بالتراضي وفقاً لبعض أنظمة العقود الخاصة مثال ذلك (السورية للتجارة) - الرقابة المسبقة على التعاقد بالتراضي) والمحددة بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٧/م و لعام ٢٠١١ وتعديلاته والتي تعد رقابة جزئية تشمل حالات محددة على سبيل الحصر وضمن شروط وضوابط محددة سلفاً. لكنها لا تشمل جميع الحالات، مع اقتراح تطبيق نوع من الرقابة على عمليات التعاقد بالتراضي عند الشراء بغرض البيع لما لها من طابع اقتصادي وتجاري بحت متى تجاوزت سقف محدد لقيمة العقد، وذلك من خلال العرض على اللجنة الاقتصادية للحصول على موافقة مسبقة مع ملاحظة عقود الجهات التابعة لوزارة الدفاع، والتأكيد على عدم الحاجة للرقابة المسبقة على بقية حالات التعاقد بالتراضي ويمكن إصدار قرار عن مجلس الوزراء حيال ضرورة أخذ الموافقة المسبقة بتوصية من اللجنة الاقتصادية

واستناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية بالجلسة رقم ١٤ بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٠

المتضمنة ما يلي:

تكلف الوزارات والجهات العامة التابعة لها بإعداد جداول بأنواع وقيمة المواد التي يتم التعاقد بالتراضي على شرائها بقصد البيع، وكذلك تلك التي يتم شراؤها بشكل مباشر بقصد البيع، وموافاة أمانة سر اللجنة الاقتصادية بها- خلال /٤٨/ ساعة من تاريخه- ليصار إلى إقرار مايلزم بهذا الشأن.

رئيس اللجنة الاقتصادية

نوافق على توصية اللجنة الاقتصادية
للاطلاع وإجراء المقتضى الأصولي.

رئيس مجلس الوزراء
المهندس حسين عرنوس

وزارة الإدارة المحلية والبيئة
[illegible]
١٢٦٧

الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

٧٦٥ / [illegible]
[illegible]

إلى كافة الوحدات الإدارية والأجهزة المحلية المرتبطة والجهات التابعة
للاطلاع وإجراء المقتضى وفق مضمونه

الرقم: ٧٦٥ / و/١٠/٥
تاريخ: ١٢/٤/٢٠٢٣

محافظ حمص
المهندس نمير حبيب مخلوف
بالتفويض أمين عام المحافظة تكليفاً
م. شادي العلي

صورة إلى :
- السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي
- السيد أمين عام المحافظة
- فرع نقابة مقاولي الإنشاءات بحمص
- مديرية الخدمات الفنية للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية البيئة للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية المصالح العقارية للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مجلس مدينة حمص للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- المدينة الصناعية حسياء للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه
- الشركة العامة للنقل الداخلي بحمص للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية الرقابة الداخلية- مديرية الشؤون المالية – مديرية الشؤون الفنية – مديرية التنمية الادارية
- مديرية التقانة والمعلوماتية. لنشره على موقع المحافظة الالكتروني.
- مديرية الشؤون القانونية مع المرفقات.
- المصنف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner